ISSN E.3006-1024 ،ISSN P.1817-5880 Vol. 41 issue 65 Sep. 2025

https:// tge.uobasrah.edu.iq
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي

Analysis of the financial stability of a sampling of commercial banks listed on the Iraqi stock Exchange using the Altman model for the period2013_2022

تحليل الاستقرار المالي لعينة من المصاريف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج Z-CORE للفترة 2013 - 2022

Prof.Dr. Ahmed Jasim Muhammad
أ.د. احمد جاسم محمد
University of Basra
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
Email: ahmed.j.mohammed@uobasrah.edu.iq

Aseel Talal Jawad Al-Husseini
الباحثة .اسيل طلال جواد الحسيني
University of Basra
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
Email : aseeltalalfzh2006@gmail.com

Keywords:
: financial stability, Altman model, financial system, Iraqi Stock Exchange, financial crisis

الكلمات المفتاحية:
الاستقرار المالي ، نموذج Z-score

ABSTRACT

The purpose of this study is to analyze the financial stability of the commercial banks and to examine the financial stability in the study sample banks using the Altman model. Additionally, it aims to evaluate these banks', their management's, and stakeholders' capacity in facing financial shocks. The financial stability of the banks in the study sample has predicted by using the Altman model, and adopting the model's financial ratios as a means of measuring financial stability. In order to do this, the study embraced the following hypothesis: (Banks' financial stability by using Altman model influences the total stability).

Throughout the study's 2013–2022 period, five banks have been the focus. Appropriate financial instruments and techniques have been employed, such as the financial analysis software (EXCEL10) program.
The study has come to a number of results, the most notable of which being that the Altman model is appropriate for assessing an institution's financial situation and that using the model gives unambiguous proof of the soundness and financial standing of the banks. The study also has made a number of recommendations, such as the need to work toward enhancing management knowledge and abilities, enhancing administrative performance in the study sample banks, especially in the area of financial investment, taking advantage of investment opportunities, and making use of deposited funds, all of which are indicators of the health of the bank's finances and the achievement of profits for it and its stakeholders.

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى تحليل الاستقرار المالي للمصارف التجارية باستخدام أنموذج Altman وبيان الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة ، فضلاً عن اختبار قدرة المصارف والقائمين على إدارتها والمتعاملين معها من الوقوف على مركزها المالي لمواجهة الصدمات المالية ، وقد استخدم الباحثون أنموذج Altman للتنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة وقد تم اعتماد النسب المالية الخاصة بالنموذج لقياس الاستقرار المالي ، ومن أجل تحقيق ذلك تبنت الدراسة الفرضية على وفق الآتي (يؤثر الاستقرار المالي للمصارف في ظل استخدام أنموذج Altman على الاستقرار العام) ، وقد استهدفت الدراسة 5 مصارف للمدة (2013-2022) ، وتم استخدام الوسائل و الأدوات المالية المناسبة إذ تم استخدام برنامج (EXCEL 10) في التحليل المالي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها (صلاحية أنموذج Altmanللوصول إلى مكانة المؤسسة المالية وأن تطبيق المؤشر يعطي دليلاً واضحاً على سلامة المصارف ومركزها المالي) وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها (ضرورة العمل على تطوير المهارات والخبرات الإدارية وتطوير الأداء الإداري للمصارف عينة الدراسة وخاصة في مجال الاستثمار المالي واستغلال الفرص الاستثمارية وتوظيف الأموال المودعة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على متانة المركز المالي وتحقيق الأرباح للمصرف وضمان استمرارها المالي) .

المقدمة :

يعد الاستقرار المالي للمصارف من المواضيع المهمة الأزمة المالية العالمية عام 2008 وجائحة كوفيد 19 أن الاستقرار المالي هو عنصر رئيس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي نتيجة التداعيات التي افرزتها الأزمة المالية العالمية وسهولة انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي خلال فترة وجيزة ، أن البيئة التنافسية التي تعمل بها المصارف والاحداث والتطورات المتسارعة تؤثر على استقراها المالي فضلاً عن العوامل التي يتعرض لها القطاع المصرفي سواء كانت تلك العوامل داخلية خاصة بالمصرف أو عوامل خارجية نتيجة المتغيرات الاقتصادية لذا ظهرت الحاجة ألى إيجاد مقياس للاستقرار المالي للتنبؤ بالمركز المالي للمصارف ومساعدة القائمين على إدارة المصرف من اتخاذ الإجراءات الصحيحة وتعديل مسار العمل لمنع حدوث خسائر تؤدي إلى الإفلاس فضلاً عن التحديات التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي ومن اهمها الابتعاد عن دوره الاساس في تمويل التنمية الاقتصادية وتراجع في اداء الكثير من وحداته المصرفية والفشل في بعضها الاخر الأمر الذي شكل مصدر قلق للنظام المصرفي العراقي ، فضلاً عن حركة رؤوس الأموال وتبادل الأدوات المالية لتسهيل المعاملات الاقتصادية وهو واقع عمل القطاع المصرفي مما يجعل إمكانية التعرض إلى عدم الاستقرار المالي واردة جداً مالم يتخذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب ،لذا يعد إدارة الاستقرار المالي رهان على المستوى الدولي وهذا نتيجة انتقال الخطر من القطاع المصرفي إلى القطاع الحقيقي .

أولاً : مشكلة الدراسة

حالة عدم الاستقرار التي تعرفها الانظمة المالية الدولية، والتطورات السريعة والكبيرة التي شهدها القطاع المصرفي العراقي يبرز التساؤل عن مدى جهوزيته في حال وقوع مثل هذا الخطر وبعبارة أخرى فالاستقرار المالي هدف عام وعدم تحققه يخلق اختلالات وعدم توازن على المستوى المصرفي والمالي والاقتصاد العام لذا تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الآتي:

ضعف الجهاز المصرفي وإنخفاض اداءه الائتماني يؤدي إلى ضعف الاستقرار المالي في العراق ؟

ثانيا : أهمية الدراسة

1. توضيح تأثير المصارف على الاستقرار المالي والتطور الاقتصادي في السوق المالية العراقية.
2. محاولة الدراسة تقديم مدخلاً للمؤسسات المالية في توجيه سياسات القطاع المصرفي وتعزيز فعالية السوق المالية في العراق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر.
3. محاولة الدراسة تقديم مدخلاً للمؤسسات المالية لتحسين أدائها وتكاملها في السوق المالية، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية واستدامة.

ثالثاً : فرضية الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسة من الفرضيات المالية ، يتم اثباتها أو نفيها عن طريق التحليل المالي وفق الآتي :

(يسهم الاستقرار المالي للمصارف باستخدام أنموذج Altmanعلى الاستقرار المالي العام) .

رابعاً :مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتمثل بالمصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (44) مصرفا. أما عينة الدراسة فتمثلت بخمسة مصارف هي (مصرف الأهلي العراقي ، ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) للمدة 2013-2022 أن السبب في اختيار هذه المصارف هو لتوفر البيانات المالية خلال مدة الدراسة .

خامساً : بعض الدراسات السابقة

1. **دراسة عوض ومحمد (2022)**

قياس كفاية رأس المال واثرها في الاستقرار المالي – دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة

هدفت الدراسة إلى قدرة المصارف في تلافي ومواجهة الازمات المالية والحد من تداعياتها السلبية ، من خلال تحقيق مستويات جيدة من كفاية رأس المال بما يتناسب مع النسبة المعيارية ومن ثم تحقيق المتانة المالية وجعل المصارف قادرة على مواجهة الصدمات المالية والوصول إلى حالة الاستقرار المالي ، وشملت عينة الدراسة (5) مصارف تجارية خاصة من مجموعة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتوصلت الدراسة ان جميع المصارف عينة البحث قد حققت نسب عالية من مؤشر الاستقرار المالي التي تم قياسها بالنموذج الكمي Z– Score حيث فاقت النسبة المحددة وفق النموذج والبالغة 2.99 كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي .

2. دراسة الرفيعي (2022)

الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2009–2019)

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وأهدافه عن طريق التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي والوقوف على الاستقرار الموجود في القطاع المصرفي وما له من أهمية على الاستقرار المالي عن طريق مساهمته في استقرار الأسعار والاستمرار في خفض معدلات التضخم وتوضيح دور المصارف التجارية والتزامها بالقوانين وتعليمات البنك المركزي ودور ذلك في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العام وشملت عينة الدراسة القطاع المصرفي العراقي ، وتوصلت الدراسة أن إسهام استثمارات القطاع المصرفي العراقي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا تعد فاعلة الأمر الذي يدل على ضعف الاستقرار المالي في القطاع المصرفي .

3. دراسة قندوز واخرون (2022)

محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية للمدة 2010–2020

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف سواء كانت عوامل داخلية متمثلة بحجم المصرف او كفاية رأس المال أو غيرها من العوامل والمتغيرات الداخلية وربط تلك العوامل بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الفائدة والنمو

الاقتصادي وسعرها الصرف وربط تلك العوامل والمتغيرات للاقتصاد الكلي بالاستقرار المالي للمصارف التجارية ، واستخدمت الدراسة ثلاث نماذج لقياس الاستقرار المالي منها أنموذج **Altman**، وتمثلت عينة الدراسة من 36 مصرف عربي وتوصلت الدراسة أن عوامل الاقتصاد الكلي تؤثر جنباً إلى جنب مع العوامل الخاصة بالمصارف التجارية وأن للنمو الاقتصادي تأثيراً ايجابياً على الاستقرار المالي والعكس صحيح لأهمية ومتانة الاقتصاد في تعزيز الاستقرار المالي وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) ومؤشر الاستقرار المالي نتيجة تشوهات الأسعار والعمولات والفوائد التي يفرزها التضخم على الاستقرار المالي .

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

أولاً : الاستقرار المالي Financial Stability

يعد الاستقرار المالي هدفاً استراتيجياً زادت أهميته في سياق السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم والهدف من الاستقرار المالي يتجاوز عدم وقوع الصدمات المالية إذ اتسم المفهوم الجديد إلى تحقيق كفاءة الموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في عمليات الادخار والاستثمار والاقراض والإقتراض وتوفير السيولة وتحديد أسعار الموجودات والحد من آثار وتداعيات الأزمات المالية (Shenasi,2005:1-2) .

عرف البنك المركزي العراقي الاستقرار المالي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر وأي تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني (Central bank of Iraq,2010:11) .

يعرف الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي الذي يشمل المؤسسات المالية الوسطية والأسواق المالية والهياكل الارتكازية قدرتها على امتصاص الصدمات ومعالجة الاختلالات المالية ومن ثم عدم حدوث اضطرابات خلال عملية الوساطة المالية من ثم اضعاف تخصيص المدخرات نحو فرص استثمارية مربحة (European Central Bank , 2007: 11) .

يعتمد الاستقرار المالي على تيسير عملية الوساطة المالية بين القطاع العائلي والشركات والحكومات عن طريق المصارف أو مجموعة المؤسسات المالية ويتم تحقق الاستقرار المالي من كفاءة وسلامة المؤسسات المالية وكفاءة الأسواق المالية وكفاءة البنية التحتية الرقابية (Regional working group,2015:32) .

والاستقرار المالي يعني غياب الفجوات الزمنية على مستوى النظام المالي يفشل خلالها النظام المالي عن تأدية وظائفه وتسمى الفجوة الزمنية بالأزمة المالية ،الاستقرار المالي يعني مرونة القطاع المالي وقدرته على تحمل الاختلالات وإدارة المخاطر المالية والحفاظ وأداء وظائفه المتمثلة في التخصيص الأمثل للموارد والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقة والمالية ويكون النظام المالي مستقراً عندما تكون له المقدرة على مواجهة الاختلالات المالية الداخلية أوو نتيجة احداث غير متوقعة (Qandoz et al,2022:6,).

تأسيساً على ما تقدم تعرف الباحثة الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته المتمثلة بالأفراد ، الوسطاء الماليين ،الأسواق المالية ،البنية التحتية والتي تعمل تحت إشراف ومراقبة البنوك المركزية في ضوء إدارتها للسياسة النقدية التي تنتجها قادرة على مواجهة الصدمات المفاجأة والحد من تداعيات انتقال الأزمات المالية إلى مكونات القطاعات المالية ومن ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية وهذا الأمر يتطلب قدراً كافياً من الشفافية وحوكمة المؤسسات المالية فضلاً عن الربط بين المؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على استقرارية النظام المالي .

ثانياً: التحديات التي تواجه المصارف في تحقيق الاستقرار المالي Challenges Facing Banks in Achieving Financial Stability

يواجه تحقيق الاستقرار المالي مجموعة من التحديات تتعلق بطبيعية عمل مكونات القطاع المالي التي تتسم بالتعقيد والتغيير خلال فترات وجيزة لتواكب التطورات المتسارعة في المؤسسات الأخرى ومنها ما هو متعلق بطبيعة عمل مكونات القطاع المالي حيث يرتبط

القطاع المالي ببيئة داخلية محلية التي تعمل بها المؤسسات المالية فضلاً عن البيئة الخارجية مثل انتقال الأزمة المالية من دولة إلى دولة أخرى في ضوء حالة التشابك والانفتاح بين المؤسسات المالية المحلية والخارجية والتي أصبحت سمة أساسية لعمل النظام المالي (Al-shazly,2014:19) ، وفي ما يأتي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي:

1 : غياب الشفافية Lack Of Transparency

غياب الشفافية من ابرز أسباب الأزمات المالية التي تسبب اتخاذ قرار استثماري غير سليم نتيجة عدم توفر المعلومات فضلاً عن الممارسات غير المشروعة من قبل المسؤولين في المؤسسات المالية وذلك لعدم اتاحة المعلومات للمستثمرين الاخرين، وتسهم حالة التشابك بالأنشطة الاقتصادية إلى جعل النظم المالية أكثر عرضه لعدوى الأزمات ونتيجة تراجع الشفافية والتشابك والتعقيد والتعتيم وعدم شفافية البيانات والمعلومات واظهارها بصورة مضللة يؤدي إلى حدوث اختلال بأحد مكونات القطاع المالي مما يمثل تحدياً امام تحقيق الاستقرار المالي ومن ثم عدم إمكانية المسؤولين بمعرفة درجة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة مما يسهم إلى عدم اتخاذ الإجراءات الاحترازية للتحوط من حدوثها أو تداعياتها (Al-shazly,2014:20).

2 : زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي Increasing the Degree Of Expansion and Complexity Of the Financial System

تؤدي الزيادة بالأدوات المالية المتداولة وتنوع المخاطر المرتبط بها إلى صعوبة مواكبة تطورات أسعار الأصول المالية المتداولة بسبب التوسع الكبير في كمية الأصول، فضلاً عن التطور بالأدوات المالية المتداولة الذي يعزز عمق النظام المالي وفي الوقت نفسه يؤدي إلى استحداث أنواع جديدة من المخاطر وهذا أصبح يمثل تحدياً امام تحقيق الاستقرار المالي (Al-Rifai,2022:107).

3 : زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق Increasing the Levels Of Development and Dynamism Of Markets

تؤدي الزيادة في الاقتصاديات المتقدمة ألى سرعة انتقال آثار استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد ونتيجة لتغيرات التي تحصل في أدوات السياسة النقدية تترك آثرها على الإداء الاقتصادي إذ يقوم المتعاملين في الأسواق من اتخاذ قرارات بناءاً على هذه التوقعات وبسبب آليات عمل الأسواق والديناميكية بالأسواق زادت حجم المعاملات للإعداد كبيرة خلال مدة قصيرة للسوق الأمر الذي ينتج عنه زيادة بتحركات الأسعار وسرعة انتشار المشاكل من سوق مضطربة إلى سوق أخرى وهذا يمثل تحدياً امام تحقيق الاستقرار المالي (Abdul Hamid,2009:56).

4: المخاطر المعنوية Moral Hazard

عند حدوث الأزمات المالية يتسارع البنك المركزي بضخ الأموال للحد من فشل المؤسسات المالية وتقديم التسهيلات للمصارف بصفته مقرض أخير وكذلك تقوم الحكومات بتوفير السيولة في السوق ، نتيجة هذا الاجراء من قبل السلطات المسؤولة يضعف الانضباط المالي لتلك المؤسسات وعدم فاعلية السوق مما يؤدي إلى تراجع المشاركين في السوق وتوخي الحذر مما يضعف قدرة الحكومات على تقديم الدعم المستمر لتلك المؤسسات والشركات لمدة طويلة تتوقف على حجم الأزمة المالية وإذا لم يكن هناك قدرة وجهود ذاتية للمؤسسات لمواجهة تداعيات الأزمة ينذر بكارثة على صعيد الاقتصاد الكلي وهذا يمثل تحدياً امام تحقيق الاستقرار المالي (Abdul Hamid,2010:72).

5 : الفجوة التكنلوجية والمعرفية The Technological and Knowledge Gap

قد توجد فجوة بين المصارف أو الأسواق والجهات الرقابية والاشرافية ، وذلك لما يتطلبه مواكبة التطورات التكنلوجية المتسارعة من تكاليف عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المخصصات الحكومية التي تم تحديدها بصورة مسبقة ، فضلاً عن أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالباً ما تترافق مع تطور كبير للتكنولوجيا الحديثة والوسائل المصرفية وقد تنعكس هذه الفجوة من حيث الأدوات المستخدمة التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية على القيام بدورها بكفاءة عالية (Abdul Hamid,2010:73) .

ثالثاً : اهداف الاستقرار المالي : Financial Stability Goals

يهدف الاستقرار المالي إلى تحقيق الأهداف الآتية: (Morgan & Pontines , 2014 : 3)

1 : يهدف الاستقرار المالي إلى خلق جهاز مصرفي قادر على امتصاص ومواجهة الأزمات المالية .

2: يهدف الاستقرار المالي إلى تطوير أداء النظام المالي بجميع مكوناته .

3: يساهم الاستقرار المالي باستقرار المالية العامة للدولة ، فضلاً عن منع انتقال تداعيات وآثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي .

4: يساهم الاستقرار المالي في تطبيق أفضل الممارسات والعمليات المالية المصرفية .

5: تمكين صانعي السياسات والقرارات المالية من تحديد مواطن الضعف المحتملة في مراحل مبكرة قبل انفجار فقاعة الأسعار مما يتطلب تصحيحاً قسرياً للأسعار الحالية والأصول المالية (Al-shazly,2014:42) .

رابعاً :شروط تحقيق الاستقرار المالي للمصارف Conditions For Achieving Finance Stability For Banks

تسعى المصارف إلى تحقيق الاستقرار المالي والذي بدوره ينعكس بصفة إيجابية على الاقتصاد الكلي ولكي تحقق المصارف الاستقرار المالي لابد من توافر الشروط الآتية (Al-shukerje&Al-sharabi,2017:207)(Youssef,2021:146).

1. التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات سيولة للمصارف .
2. انخفاض نسبة التضخم واستقرار سعر صرف العملة .
3. التزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال مما يعزز قدرة المصرف في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات .
4. التحسين المستمر في جودة الموجودات مما يساعد في تحقيق الأرباح والتي تعزز الاستقرار المالي للمصرف .

5. تحقيق الانسجام بين السياستين النقدية والمالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار.

خامساً : مقياس الاستقرار المالي : Financial Stability Measure

أنموذج Altman

يعد أنموذج (Altman) من أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف والذي تم وضعه في سنة 1974 استكمالاً للنموذج السابق سنة 1968 يعمل النموذج بنسب مالية يمكن أن تتنبأ بالاستقرار المالي إذ يعد من المقاييس العامة لصحة المؤسسات المالية والذي يستخدم خمس نسب مالية تجمع بطريقة محددة لإنتاج رقم واحد يسمى (Z) (Mohammed , 2016 : 73).

الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي للمصارف تعمل هذه المؤشرات كجهاز إنذار مبكر للمصارف إذ يعد النموذج من أهم النماذج لقياس الاستقرار المالي للمصارف ، إذ ينخفض الاستقرار المالي كلما ارتفع الانحراف المعياري للعائد على الموجودات ويزداد عند زيادة مستويات الربحية ورأس المال ، تم انشاء أنموذج Altman بخمس نسب مالية للتعامل مع سلامة المصرف إذ يقيس بشكل صريح السيولة النسبية ، وربحية التشغيل ،والرافعة المالية ،والملاءة الإنتاجية للمصرف ، فضلاً عن استخدام النسب للتنبؤ بالصعوبات والمعوقات المالية المستقبلية إذ استخدم Altman الأسلوب الإحصائي وبحسب المعادلة الآتية (Zaki,2016:1940).

$$Z = 1.2\ X1 + 1.4\ X2 + 3.3\ X3 + 0.6\ X4 + 1.0\ X5$$

إذ إن:

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

X4 = مجموع حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات

X5 = المبيعات / مجموع الموجودات

إذ يقسم النموذج الكمي : Altman المصارف إلى ثلاثة اقسام ، كالآتي (Youssef,2021:171)

- مصارف مستقرة وناجحة إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99
- مصارف يصعب الحكم على استقرارها إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99
- مصارف غير مستقرة وفاشلة إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 .

المبحث الثاني : الجانب التحليلي وإختبار فرضيات الدراسة

استناداً لتوافر البيانات للمدة (2013-2022) لقياس مؤشر الاستقرار المالي باستخدام أنموذج Altmanللمصارف التجارية عينة الدراسة وكالآتي :

أولاً : نتائج الاستقرار المالي لمصرف الاهلي العراقي BNOI باستخدام أنموذج Altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z
2013	0.2948	0.0243	0.0306	0.4507	0.76
2014	0.4033	0.0109	0.0147	0.7487	1.00
2015	0.4442	0.0041	0.0078	0.9456	1.13
2016	0.4683	0.0460	0.0479	0.9891	1.38
2017	0.4500	0.0401	0.0097	0.8978	1.17
2018	0.4620	-0.0030	-0.0107	0.9661	1.09
2019	0.3785	0.0015	0.0181	0.6823	0.93
2020	0.3238	0.0594	0.0276	0.5243	0.88
2021	0.0655	0.0318	0.0178	0.2130	0.31
2022	0.0894	0.0209	0.0143	0.1623	0.28
المتوسط					0.89

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية من سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2022

تظهر البيانات المالية للمصرف الأهلي العراقي وحسب تحليل أنموذج Altman والمبينة في الجدول (1) أن نشاط هذا المصرف ضمن المدة 2013 ولغاية 2022 يقع ضمن منطقة التعثر المالي إذ نلاحظ المتوسط العام لقيمة z على مدى سنوات الدراسة بلغ(0.89) وهو أقل من(1.8) أي يقع ضمن المنطقة الحمراء التي تعني أن المصرف غير قادر على النهوض بالأنشطة المالية والمصرفية للوصول إلى منطقة الأمان وقد يعود إلى أسباب عديدة منها زيادة حجم الموجودات التي يحتفظ بها المصرف ومسايره اعماله دون تحسين وعدم قدرة المصرف على تطوير قابليته وعدم قدرته على النهوض والخروج من المنطقة الخطرة وعدم الاستفادة من الأعوام التي حصلت فيها مخاطر مالية ولم تؤخذ بنظر الاعتبار الإنذارات وهبوط مؤشرات الربحية مما أدى الى وصله إلى المنطقة الخطرة ومن ثم إلى التعثر المالي وصولاً إلى الإفلاس .

ثانياً : نتائج الاستقرار المالي لمصرف الاستثمار العراقي BIBI باستخدام أنموذج Altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z
2013	0.3381	0.0489	0.0606	0.5656	1.01
2014	0.4769	0.0491	0.0624	1.0322	1.47
2015	0.4736	0.0301	0.0378	1.0209	1.35
2016	0.4747	0.0167	0.0209	1.0060	1.27
2017	0.4572	0.0066	0.0083	0.9741	1.17
2018	0.4342	0.0005	0.0006	0.8738	1.05
2019	0.4574	0.0000	0.0000	0.9681	1.13
2020	0.4372	0.0078	0.0097	0.8663	1.09
2021	0.3821	0.0015	0.0018	0.6799	0.87
2022	0.3445	0.0095	0.0117	0.6102	0.83
					1.12

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية من سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2022

تبين عن طريق الجدول(2) أن بيانات مصرف الاستثمار ضمن المدة 2013 ولغاية 2022 تقع ضمن منطقة التعثر المالي على الرغم من أن القيم لأكثر السنوات كانت أفضل من المصارف السابقة الا أنها لم تصل إلى الامان ، كذلك نلاحظ المتوسط العام لقيمة z على مدى سنوات الدراسة بلغ(1.12) وهو أقل من (1.8) أي يقع ضمن المنطقة الحمراء التي تعني أن هذا المصرف غير قادر على النهوض بالأنشطة المالية والمصرفية وهذا يعني انه يعاني من مخاطر مصرفية عالية ، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها انخفاض رأس المال العامل نتيجة الفرق بين الموجودات والمطلوبات .

ثالثاً : نتائج الاستقرار المالي لمصرف سومر التجاري BSUC باستخدام أنموذج Altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z
2013	0.5795	0.0044	0.0064	1.7228	1.76
2014	0.5713	0.0046	0.0065	1.6271	1.69
2015	0.6403	0.0079	0.0115	2.4907	2.31
2016	0.6990	0.0259	0.0126	3.1564	2.81
2017	0.6221	0.0241	0.0012	2.1809	2.09
2018	0.5897	0.0248	0.0026	1.9022	1.89
2019	0.7127	0.0329	0.0036	3.3301	2.91
2020	0.6588	0.0120	0.0035	3.7433	3.06
2021	0.7422	0.0137	0.0035	4.3097	3.51
2022	0.6960	0.0187	0.0045	4.3058	3.46
					2.55

المصدر : من غعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية من سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2022

يوضح الجدول (3) وحسب تحليل أنموذج Altman لبيانات مصرف سومر التجاري الخاصة نلاحظ أن نشاط هذا المصرف ضمن المدة2013 و 2014 و 2018يقع ضمن منطقة التعثر المالي أما في سنة 2015 إلى سنة 2022 فهي تقع ضمن المنطقة الرمادية والمنطقة الخضراء وهذا يدل على أن حالة المصرف جيدة وبإمكانها أن تمارس انشطتها

المصرفية كذلك نلاحظ المتوسط العام لقيمة z على مدى سنوات الدراسة بلغ(2.55) وهو اعلى من(1.8) أي يقع ضمن المنطقة الرمادية التي تعني أن هذا المصرف قادر على النهوض بالأنشطة المالية والمصرفية نتيجة زيادة حقوق المساهمين وزيادة الارباح المحتجزة حتى عام 2022 استمر المصرف في حالة الاستقرار المالي .

رابعاً : نتائج الاستقرار المالي لمصرف بغداد BBOB باستخدام أنموذج Altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z
2013	0.1328	0.0173	0.0220	0.1976	0.37
2014	0.1286	0.0108	0.0180	0.1905	0.34
2015	0.1369	0.0035	0.0086	0.2096	0.32
2016	0.1044	0.0196	0.0223	0.3082	0.41
2017	0.1162	0.0132	0.0087	0.3406	0.39
2018	0.1227	0.0069	0.0049	0.3150	0.36
2019	0.1109	0.0127	0.0096	0.3185	0.37
2020	0.0419	0.0121	0.0182	0.2440	0.27
2021	0.1744	0.0296	0.0241	0.2605	0.49
2022	0.1649	0.0487	0.0370	0.2605	0.54
					0.39

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية من سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2022

تظهر البيانات المالية لمصرف بغداد وحسب تحليل أنموذج Altman والمبينة في الجدول (4) نلاحظ أن نشاط هذا المصرف ضمن المدة 2013 ولغاية 2022 يقع ضمن منطقة التعثر المالي كذلك نلاحظ المتوسط العام لقيمة z على مدى سنوات الدراسة بلغ(0.39) وهو أقل من(1.8) أي يقع ضمن المنطقة الحمراء التي تعني أن هذا المصرف غير قادر على النهوض بالأنشطة المالية والمصرفية مما يدل على مخاطر المصرف المرتفعة ووقوعه في المنطقة الحمراء نتيجة لزيادة حجم الموجودات التي يحتفظ بها المصرف وعدم قدرته على النهوض والخروج من منطقة الخطر مما أدى إلى التعثر المالي للمصرف وصولاً إلى الإفلاس .

خامساً: نتائج الاستقرار المالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار BMFI باستخدام أنموذج Altman

السنوات	X1	X2	X3	X4	Z
2013	0.4541	0.0642	0.0812	0.8711	1.43
2014	0.7381	0.0049	0.0062	3.0860	2.76
2015	0.7041	0.0066	-0.0009	2.5528	2.38
2016	0.6372	0.0128	0.0101	1.8394	1.92
2017	0.6503	0.0244	0.0141	1.9504	2.03
2018	0.5199	0.0112	0.0074	1.8461	1.77
2019	0.5219	0.0134	0.0098	1.8945	1.81
2020	0.5405	0.0164	0.0043	2.1085	1.95
2021	0.1970	0.0109	0.0059	0.5573	0.61
2022	0.2009	0.0163	0.0081	0.5561	0.62
					1.73

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية من سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2022

تظهر البيانات المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار وبحسب تحليل أنموذج Altmanوالمبينة في الجدول (12) نلاحظ أن نشاط المصرف وقيمة Z من سنة 2014 إلى سنة 2017 فهي تقع ضمن المنطقة الرمادية وهذا يدل على أن حالة المصرف جيدة وطور المصرف من نشاطه وبإمكانها أن تمارس انشطتها المصرفية نتيجة زيادة حقوق المساهمين ،أما بقية السنوات ضمن مدة الدراسة فكانت ضمن منطقة التعثر المالي في تلك الفترة كذلك نلاحظ المتوسط العام لقيمة Zعلى مدى سنوات الدراسة بلغ (1.73) وهو أقل من (1.8) أي يقع ضمن المنطقة الحمراء التي تعني أن هذا المصرف غير قادر على النهوض بالأنشطة المالية والمصرفية للوصول إلى منطقة الأمان وإنه يعاني من مخاطر مصرفية عالية وعدم الإفادة من الأعوام التي وقعت بها مخاطر مالية وعدم أخذها في نظر الاعتبار مما أدى إلى وقوعه في المنطقة الخطرة وبالتالي التعثر المالي وصولاً إلى الإفلاس .

الاستنتاجات :

1. تبين عن طريق التحليل المالي وتحديداً نموذج Altman أن مصرف سومر التجاري قادراً على النهوض بالأنشطة المالية وذلك لما حققته قيمة Z من عام 2015 لغاية 2022 حيث بلغ المتوسط العام لقيمة Z (2.55) وهي أعلى من 1.8 نتيجة زيادة حقوق الملكية وزيادة الأرباح المحتجزة للمصرف مما يعني أن المصرف يتمتع بحالة الاستقرار المالي .
2. تبين عن طريق تحليل البيانات للمصارف التجارية الخاصة بالاستقرار المالي وتحديداً مؤشر Altman جميع المصارف ما عدا مصرف سومر جميعها كانت غير مستقرة وتقع ضمن المنطقة الحمراء أي أن قيمة Z أقل من 1.8 وهذا يعني أن المصارف عينة الدراسة لديها تعثرات مالية وذات درجة مخاطر عالية وقد تعود الأسباب إلى انخفاض الأرباح قبل الضرائب أو العديد من الأسباب الأخرى.
3. تعاني اغلب المصارف العراقية عينة الدراسة من عدم الاستقرار المالي وأن احتمالية وقوعها في المخاطر المالية امر وارد جداً .
4. صلاحية نموذج Altman في التوصل إلى الاستقرار المالي للمؤسسة المالية (المصارف) إذ أن تطبيق هذا النموذج يعطي دليل واضح للإدارة والقائمين على المصرف بأخذ الاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب وتصحيح مسار العمل لضمان تحقيق الاستقرار المالي .

التوصيات :

1. العمل على تعزيز متانة المركز المالي للمصارف ككل من أجل تحقيق الاستقرار المالي ومنع تلافي الانحرافات المالية .
2. تحسين الأنشطة التشغيلية للمصارف التي تواجه مخاطر مالية وتطوير الأداء الإداري للمصرف وتحسين خبراتهم في توظيف الأموال واستغلال الفرص الاستثمارية مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي.
3. العمل على انشاء وحدات داخل المصارف مهمتها اعطاء تقارير للإدارة العليا لتوضح الموقف المالي ومدى استقرار المصرف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بالوقت المناسب ومنع الاختلالات المالية .
4. أن تعمل المصارف عينة الدراسة بتحقيق حالة التوازن في هياكلها المالية وذلك عن طريق تحسين الرافعة المالية لديها بهدف تحقيق الاستفادة من القروض في عملياتها الاستثمارية .
5. أن تعمل إدارة سوق العراق للأوراق المالية على اصدار التعليمات المناسبة ومتابعة مستوى التزام المصارف المدرجة بأعداد القوائم المالية وبيان أهمية دورها في تحقيق الاستقرار المالي .
6. ضرورة الدعم الحكومي للمصارف التجارية بوصفها جزء من المؤسسات المالية المهمة في النظام المالي ودعم للسوق المحلي وخاصة المصارف التي تضررت فروعها من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي .
7. ينبغي على المصارف الوقوف على التباين والانخفاض الذي اتضح من تحليل بيانات الدراسة ومعالجة الضعف وتعزيز نقاط القوة للوصول إلى أداء مصرفي مستقر لتحقيق الأرباح .

References:

1) Abdul Hamid, Abdul Muttalib (2009), Strategic Perspective on Economic Transformations of the 21st Century , Dar Al-Jamiya Publishing, Alexandria, Egypt.

2) Abdul Hamid, Abdul Muttalib (2010) , Distressed Bank Debts (Dimensions, Causes, Effects, and Remedies) , United Arab Marketing and Supplies Company, Cairo, Egypt.

3) Al-Rifai, Iftikhar Muhammad (2022) , Financial Stability in the Iraqi Public Banking Sector , Algerian Journal of Public Finance, Volume 12, Issue 01, Faculty of Management and Economics, Iraqi University.

4) Al-Shazly, Ahmed Shafik (2014) , The General Framework for Financial Stability and the Role of Central Banks in Achieving It , Arab Monetary Fund.

5) Al-Shukerji, Bashar Th. Noun, Al-Sharabi, Muhammad Younis (2017) , Forecasting Financial Stability of Private Iraqi Banks Using Financial Safety Indicators for the Period 2008-2012 , Kirkuk University Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 7, Issue 1, Faculty of Management and Economics, University of Mosul.

6) Central Bank of Iraq (2010) , Annual Report on Financial Stability in Iraq , General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department.

7) European Central Bank (ECB) ,(2007),Progress towards a framework for financial stability assessment, OECD World Forum ona Statistics, Knowledge and Policy, Istanbul 28 June.

8) Mohammed, Shariq ,(2016) " Bankruptcy Prediction By Using The Altman Zscore Model In Oman : A Case Study of Raysut Cement SAOG And its Subsidiaries" , Australasian Accounting ,Business And Finance Journal Volume 10 , Issue 4.

9) Qandoz, Abdul Karim, Khalil, Saeed, Siraj, Abdullah (2022) , Determinants of Financial Stability for Arab Banks , Arab Monetary Fund.

10) Shenasi, Ghazi (2005) , Maintaining Financial Stability , International Monetary Fund Publications, Economic Issues Series, Issue 36.

11) Zaki,Noha Mohamed, (2016)," The Relationship Between Audit Quality And Non-Fraudulent Financial Statement – An Empirical Study On Companies Listed In The Egyptian Stock Exchange " , International Journal Of Social Science And Economic Research, Volume: 01, Issue:11.

12) Regional working group to enhance financial inclusion in Arab countries, the interrelationship between financial stability and financial inclusion, Arab Monetary Fund, 2015.

13) Morgan . Peter & Pontines Victor , Financial Stability and Financial Inclusion ADBI Working Paper Series, ELSEVIER International ,No 488,2014 .

14) Youssef, Rawaa Ahmed, Measuring and analyzing the factors affecting the financial stability of private banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period 2013-2017, Journal of Administrative, Economic and Legal Sciences, Volume 5, Issue 18, Northern Technical University. Technical Institute. September 30, 2021.